الإنسان الخليجي

نشرة دورية تصدرها لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في دول الخليج والجزيرة العربية.

العدد رقم ١ | ابريل ١٩٨٦ | الثمن ٢٥ پنساً

من ضحايا القمع في السعودية

الشهيد عبدالرؤوف الفنيزي

المحتويات:

	الصفحة		الصفحة
المقدمة	١	من سجل شهداء الرأي	٤
اين حقوق المواطن	٢	العريضة الممنوعة	٥
قصة قصيرة الى كل ضمير حي	٣	الحقوق النقابية	٨

ان حقوق و حريات الانسان من القضايا الاساسية التي اكدتها التشريعات بكافة مشاربها والوانها سواءكانت سماوية او وضعية .. معمدة بذلك الاهمية الحيوية التي تكتسبه هذه الحقوق لشعوب ودول هذا الكون.. واصبح من البديهي كفالة الاجراءات للأفراد في التظلم وتقديم الشكاوي دفاعا عن حقوقهم المنتهكة ..ولم يعد هذا خارقا للعادة او ينظر لها على انها حقوق مكتسبة بقدرما ينظر اليها على انها حقوق ثابتة وطبيعية ولا يمكن لاي سلطة مهما علا سلطانها تسطيحها او التقليل من اهميتها ..كما انها لم تعد محل تشكيك...بل كضرورة في عصر يشهد تحول جذري يصب لصالح الديمقراطية ..وسنته القوانين، والاهمية القصوى التي يكتسبها مشاركة الانسان الفرد في قرارات الدولة انها مظهر من المظاهر الحضارية .. ألم ترفع كل الثورات التي قامت في عالمنا هذا حقوق الانسان كأحد مطالبها الاساسية ؟؟ سواءكانت حقوقه الاساسية او حقوقه السياسية .. ألم يعلن عمر بن الخطاب " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا ؟؟ ".

وفي يومنا هذا لا يخلو دستور دولة من التأكيد على هذه الحقوق ويكفل طرق ممارستها. كذلك لا يخلو ميثاق منظمة دولية من التأكيد على هذه الحقوق ... ويكفي النظر الى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة لنرى كم اصبحت هذه الحقوق راسخة الثبات .. بل انشئت منظمات ولجان متخصصة في ذلك ...

وبالرغم من حضارية هذه الحقوق وبديهية وجودها .. والذي يقره الجميع بدون استثناء ... الا انه حدثت العديد من الانتهاكات لهذه الحقوق (الاعتقالات الكيفية ، التسريح الجماعي للعمال والموظفين، منع الطلبة وسلبهم حق مواصلة الدراسة ، تقييد حريات الصحافة وتحويلها الى شاهد ملك ، تعذيب المعتقلين حتى الموت .....) قائمة طويلة من الانتهاكات قد لا تستوعبها هذه الأسطر .. وتضيق بها رقعة البياض ..... ويسامها ارطال من المواد ... مع ذلك تظل بعض زواياها مخفية ...

لذلك وانطلاقا من ايماننا بأهمية الدفاع عن هذه الحقوق وتعريف الرأي العام العربي والعالمي.. بهذه الانتهاكات ورفع مظلات الغبن والظلم عن كاهل انساننا ... وانه لهدف عظيم وسامي ندعو كافة الوطنيين في المنطقة من اجل الوقوف معنا وفضح هذه الانتهاكات ...

فاننا نعلن:

١ - الدفاع عن الحقوق والحريات الاساسية للانسان والعمل على توفير الضمانات القانونية لحمايتها وتطبيقها.

٢ - تلقي الشكاوي من الافراد والجماعات والمنظمات والهيئات المتعلقة بأنتهاكات حقوق وحريات الانسان.

٣ - أرسال بعثات لتقصي الحقائق حول انتهاكات الحقوق والحريات في هذه الاقطار بالتنسيق ما أمكن مع المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالدفاع عن حقوق الانسان، وذلك بهدف توفير أفضل الوسائل لحماية هذه الحقوق والدفاع عنها.

٤ - العمل على حماية التنظيمات النقابية والمهنية.

٥ - العمل على توفير الحريات الصحافية وحرية الرأي والتعبير في الدول المعنية.

٦ - اعداد تقارير عن أوضاع حقوق وحريات الانسان في الدول المعنية والقيام بنشرها لاطلاع الرأي العام العربي في الدول المعنية، وتزويد المنظمات والهيئات العالمية والمهنية المختصة بها.

٧ - دعم مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الدولية لحقوق الانسان، وكافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق وحريات الانسان الاساسية.

٨ - المطالبة والعمل من اجل الافراج عن المعتقلين بسبب من معتقداتهم السياسية والفكرية أو الذين يتم اعتقالهم دون محاكمة والمطالبة بتوفير المحاكمات العادلة لكل من توجه لهم تهم سياسية ومعارضة ورفض لكل اشكال التعذيب الجسدي والنفسي.

اين حق المواطن البحريني الذي ينص عليه الدستور ؟

تؤكد المواثيق القانونية الصادرة عن الامم المتحدة ومنظماتها الحقوقية والانسانية ..وكذا جميع لجان وهيئات الدفاع عن حقوق الانسان، على حق الانسان وحريته في السفر والتنقل دون اية مضايقات وحواجز.

الا ان بعض الانظمة، ولاسباب مصلحية ترتبط بها، قد حرمت هذا الحق على مواطنيها أو اقرت به نظريا ومارست ما يناقضه عمليا.. كما هو حال حكومة البحرين التي تقوم اليوم بمنع وحرمان الكثير من مواطنيها من حق السفر والتنقل من بلادهم واليها.

في ذات الوقت الذي ينص فيه دستور البحرين - الذي وضعته حكومتها وصادق عليه الحاكم يوم ١٩٧٣/١٢/١٦ - في المادة (١٩ - ب): لا يجوز القبض على انسان أو توقيفه أو حبسه وتفتيشه أو تحديد أو تقييد حريته في الاقامة أو التنقل الا وفق أحكام القانون وبرقابة القضاء.

فقد اعتادت الحكومة في البحرين على سحب جواز كل معتقل سياسي تفرج عنه وحرمانه من حقه في السفر أو الحصول على عمل، خلافا وخرقا لكل القوانين الدولية والمبادئ الانسانية..

وفي السنوات الاخيرة تطور هذا التجاوز اللا مشروع من قبل حكومة البحرين ليصل الى سحب جوازات اهالي المعتقلين واقربائهم، ومنعتهم من حقهم في السفر والتنقل. وهذا ما طبقته الحكومة على أهالي واقارب المعتقلين الثلاثة والسبعين الذين القي القبض عليهم في فيسمبر ١٩٨١ بتهمة التخطيط لما اسمته حكومة البحرين (بمؤامرة لقلب الحكم) واصدرت احكاما غير قانونية في ١٩٨٢/٥/٢٢ تتراوح بين السجن المؤبد والسجن لمدة ٧ سنوات..

من جهة اخرى لا يزال الكثير من طلبة البحرين ممن كانوا يتلقون تعليمهم خارج البلاد محرومين من مواصلة دراستهم .. وذلك بعد ان قامت حكومة البحرين بسحب جوازاتهم ومنعهم من السفر..

ففي عام ١٩٧٧ اقدمت هذه الحكومة على منع ٢٠٠ طالب وطالبة من السفر لمواصلة دراستهم، وعلنا قامت الحكومة المذكورة بنشر اسماء اثنا عشر طالبا ممنوعين من مواصلة دراستهم في الجامعات المصرية، في جريدتها الرسمية (أخبار الخليج) الصادرة يوم ١٩٧٧/٧/٢٤، دون أي أساس أو اعتبار بمشاعرهم أو مشاعر أهليهم وقبل ذلك بعام تقريبا، (١٥/ /١٩٧٦) كانت وزارة التربية والتعليم قد اصدرت قرارها التعسفي رقم (٥١٥١ - ١٦٨ - ٧٦) والذي نص على:

(بناء على موافقة مجلس الوزراء تقرر ما يأتي:

يحظر على أي مواطن بحراني من خريجي الثانوية العامة يرغب في متابعة دراسته العليا في الخارج ان يقدم اوراقه للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا من غير طريق ادارة الشؤون الثقافية والبعثات بوزارة التربية والتعليم ولن يسمح له بمغادرة البحرين للدراسة في الخارج الا اذا ابرز للسلطات الأوراق الثبوتية التي تفيد بعلم وزراة التربية والتعليم وموافقتها على ذلك.

هذا وسيتعين على جميع الطلبة الحاليين من أبناء وبنات البحرين في الخارج ان يسجلو لدى الملحقيات الثقافية لدولة البحرين.

وكل طالب لا يتقيد بمضمون هذا القرار يعرض نفسه للعقوبة التي قد تؤدي الى حرمانه من وثيقة السفر، كما ان الدولة لن تعترف بالشهادة التي سيحصل عليها من دراسته في الخارج.

وفي عام ١٩٧٩ اقدمت وزارة التربية والتعليم على خطوة تعسفية اخرى بحق الطلاب، منعت بموجبها اكثر من ١٢٠ طالب من حقهم في السفر وتلقي العلم.

وفي عام ١٩٨٠ اصدرت هذه الوزارة قرارا اشترطت فيه على كل طالب ايداع جواز سفره لدى سفارة البحرين في الدولة التي يدرس فيها خلال الفصول الدراسية كشرط لحصوله على المنحة الشهرية المخصصة له، وذلك بهدف تقييد

←

حرية الطالب ومنعه من حقه في التنقل والسفر في أي وقت يشاء.

والابعاد من البلاد هو الاخر احد الوجوه التعسفية للسياسة اللاقانونية التي تمارسها حكومة البحرين بحق المواطنين الابرياء الذين لا تتوافق ارائهم ومفاهيمهم معها..

وخلال السنوات الثلاثة الاخيرة أقدمت حكومة البحرين على ابعاد أكثر من ٨٠٠ مواطن. وهذه أسماء المواطنين الذين تم تهجيرهم الى ايران في شهر أيلول ١٩٨٤:

١ -	عبد العزيز محمد أحمد	المحرق
٢ -	عبد الرضا أكبر الموسوي	المنامة
٣ -	غلوم خير الله محمد	المحرق
٤ -	قاسم علي عبد الله	المحرق
٥ -	على غلوم حسين الفرهادي	المنامة
٦ -	عبد الرسول علي الفرهادي	المنامة
٧ -	فاطمة علي الفرهادي	المنامة
٨ -	عبد الحسين علي الفرهادي	المنامة
٩ -	كاظم علي الفرهادي	المنامة
١٠-	منصور علي الفرهادي	المنامة
١١-	عبد المجيد علي الفرهادي	المنامة
١٢-	زهراء قاسم الزراعي	المنامة

واننا نناشدكم رفع اصواتكم عاليا والمطالبة بمنح الحريات العامة لجماهير البحرين المحرومة من انهاء حالة الطوارئ الغير معلنة في البلاد، رفع القوانين الجائرة المتعلقة بسحب الجوازات والغاء الجنسية ومنع السفر والطرد من البلاد."

قصة قصيرة

الى كل ضمير حي

مقدمة:

احتفل العالم في الثامن من هذا الشهر الماضي بيوم المرءاة العالمي وهو يوم يفترض ان تكون فيه المرأة في كل انحاء المعمورة في أحتفال وابتهاج بذكرى تحقيق انتصار المرأة وانتزاعها لحقوقها الأساسية وحقوقها الديمقراطية .. وتطمع فيه المرأة في بعض الاماكن التي لم تحقق فيها المساواة الكاملة مع الرجل أن تجعل منه قاعدة انطلاق للوصول الى هدف الأنسانية النهائي في تخلص المجتمع بشقيه من كل انواع القهر والاضطهاد ..

ونتساءل نحن في مجتمعات الجزيرة والخليج وبصورة خاصة النساء في هذا المجتمع عن مغزى هذا الاحتفال بهذا اليوم وماذا يعني يوم المرأة العالمي بالنسبة لنا؟؟

لو كانت الحقوق الأساسية في مجتمعات الجزيرة والخليج محجورة على كل افراد المجتمع فالمرأة بشكل خاص محرومة من ابسط الحقوق الأنسانية وما زالت المرأة العربية في الخليج والجزيرة تسام كما السوائم وحتى السوائم وما تحظي به في البلدان المتحضرة أحسن حالا من المرأة في مجتمعنا فما يحدث لنسائنا في نهايات القرن العشرين كانت تقوم له الدنيا ولا تقعد ان حصل للحيوانات والسوائم في البلدان الأخرى ولو أن ما يقع على نسائنا من بطش وتذليل وقع على الكلاب والقطط والحيوانات الأليفة منها وغير الأليفة لقامت جمعيات الرفق بالحيوان بملىء وسائل الاعلام ضجيجا واحتجاجا ... أما نساؤنا فلا بواكي لهن ...

للتدليل على هذا أيها الأعزاء اليكم قصة هذه الفتاة السعودية نهديها لكم في يوم المرأة العالمي حتى لا يمر هذا اليوم كغيره من الايام الاخرى ولنقف عنده ونفكر بشيء اكثر جدية

البقية على ص ٦

مقدمة:

منذ اعلان ميثاق الحقوق الأساسية للانسان الصادر عام ١٩٤٥، وقف كل ذوي الضمائر الحية حتى اكثر البلدان تسلطا للدفاع عن اولئك الذين يعانون القهر الذي قد يبلغ حد التصفية الجسدية في سبيل آرائهم ومعتقداتهم حتى وان لم يتفقوا معهم - وفي بلادنا ورغم مرور اكثر من اربعين عاما على صدور هذا الميثاق فانه عديم الاثر في مجتمعاتنا، والسجلات تطفح بالذين دفعوا زهرات شبابهم بسبب ارائهم فذوى غفى شبابهم بين جدران السجون والمعتقلات وفاضت أرواحهم شيبا وشبابا لانهم قالوا برأي مخالف.

وفي هذا الباب من النشرة سنعطي نموذجا في كل عدد لواحد من هؤلاء الرجال .. ونبدأ برجل قضى جلّ حياته بين جدران السجون وقضى نحبه داخل السجن وهذه بطاقة هذا الرجل -

الاسم: عبد الرؤوف الخنيزي

الميلاد: ١٩٣٠

مكان الولادة: القطيف - المملكة العربية السعودية

* ولد المناضل الشهيد عام ١٩٣٠م في مدينة القطيف في المنطقة الشرقية. وكان ينتمي لأسرة دينية حيث كان جده لابيّه قاضيا، وجده لامه سلمى الزهيري رجل دين هو الآخر، وقد كان ابوه يشتغل بالتجارة.

* ادخل وهو في الخامسة من عمره كتّاب البربكي الذي يعتبر آنذاك نوعا متفوقا من الكتاتيب لانه يدرس الحساب وقواعد اللغة العربية والتاريخ والادب بالاضافة الى القراءة والكتابة.

* عمل في التجارة مساعدا لابيه ولكنه لم يرتح الي العمل التجاري، فانتقل الى منطقة تصفية البترول في راس تنوره عام ١٩٤٩م، للعمل في مغسلة الملابس يديرها بعض المواطنين.

* في عام ١٩٥١م انتقل الى الظهران للعمل في

آرامكو في دائرة الجوازات الخاص بها.

* في عام ١٩٥٤م اقترن بابنه خاله نجيبة عبد الجليل الزهيري التي انجبت له خمس من البنات وثلاثة من البنين.

* في عام ١٩٥٥م كلفته آرامكو بالتدريس لصغار كادحي العمال، وفي عام ١٩٥٦م فصل من عمله في آرامكو نتيجة اعتقاله.

* عندما اعتقلت السلطة السعودية لجنة العمال الاولى عام ١٩٥٣م كان الخنيزي من بين الصف الثاني الذين نشطوا في الدعوة الى اعلان الاضراب الشامل في جميع مناطق الزيت وذلك للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

* في ١٩٥٦/٩/٢٦م اعتقل مع بعض من زملائه بتهمة طبع منشور سياسي وتولى التحقيق معه وجلده الجلاد المباحثي علي بن صالح الغامدي الذي استعمل معه اقسى انواع التعذيب وقد سيق من سجن الدمام الى سجن العبيد بالاحساء.

* بعد خروجه من السجن عام ١٩٥٧م فرضت عليه الاقامة الجبرية في القطيف.

* اعتقل ضمن عدد كبير من المعتقلين يوم ٦٤/٦/٢٨م وبعد سجن استمر سبع سنوات في سجن الدمام توفي الخنيزي في ١٩٧١/٥/٧م تحت اثار التعذيب.

العريضة الممنوعة

تقدم عدد من امهات وزوجات واخوات وبنات المعتقلين السياسيين في البحرين في اوائل فبراير ١٩٨٦ بعريضة موجهة الى امير البحرين الشيخ عيسى آل خليفة يطلبن فيها السماح لهن بزيارة المعتقلين، والذي مضى على البعض منهم ما يقارب الأربع سنوات في السجن دون ان يسمح لأحد من اهلهم برؤيتهم.

ورغم ان مطالبات اهالي المعتقلين لم تتجاوز طلبا انسانيا وهو الاذن بالزيارة الشهرية، والسماح للمعتقلين السياسيين بتسلم وكتابة الرسائل الى ذويهم، وتسلم الغذاء والملابس والمستلزمات الصحية، الا ان الرد الرسمي كان على الدوام الرفض التام وتشكل العريضة الاخيرة اول تحرك جماعي لعائلات المعتقلين. اذ تجمعت هذه العائلات امام قصر الامير في مدينة الرفاع. الا انه رفض استقبالهم او تسلم العريضة من ممثليهم. فتجمعت العائلات امام مقر الحكومة في العاصمة "المنامة" اثناء اجتماع مجلس الوزراء الا ان المسؤولين رفضوا مقابلة ممثلي العائلات او تسلم عريضتهم. وهكذا اضطرت العائلات الى ارسال العريضة بالبريد الرسمي.

وقد وزعت مؤخرا لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بيانا اشارت فيه الى الاوضاع الصعبة التي يعيشها المعتقلون السياسيون وهم بالعشرات، اذ يحرمون من جميع الحقوق الاعتيادية والمتعارف عليها كحقوق للمعتقل السياسي. وتتشدد السلطات في حرمان المعتقلين السياسيين حتى من التسهيلات التي يتمتع بها المحكومون في قضايا غير سياسية كالحصول على ملابس ومواد غذائية للتعويض عن سوء التغذية في السجون البحرانية.

ورغم ان قيام المعتقلين خلال السنوات الماضية بأضرابات عن الطعام، قد ادى الى ادخال تحسينات جزئية، الا ان وضعهم كما يشير بيان اللجنة ما زال غير انساني. وخاصة في التشدد بحرمانهم من الاتصال بذويهم، وعزل عدد منهم لسنوات في زنزانات انفرادية.

بقية القصة

واكثر الحاحا في قضية حرية المرأة الزوجة والمرأة الأخت هي حرية المجتمع بأسره لأنها هي التي تصنع الأجيال الجديدة وهي التي تربيها على القيم الجديدة. وان كنا نطمع في مستقبل تحقق فيه الحرية فلتتحقق الحرية أولا للمرأة لانها هي التي تعطي هذه القيمة للاجيال القادمة ... وفاقد الشيء لا يعطيه ..

* * * *

انا فتاة من المملكة العربية السعودية، تربيت في بيت يسوده الظلام والجهل، مع عائلتي المكونة من ابي وامي واشقائي الاربعة. عندما كنت في السادسة عشر من عمري تقدم لي رجل في نهاية الستينات من عمره، متزوج وله عدد كثير من الاولاد، أصغرهم اكبر مني باربع سنوات.

قبل والدي بهذا الكهل العجوز لان يكون زوجا لي مقابل ما دفعه من آلاف الريالات، وهذا بالطبع دون استشارتي او علمي بهذه الصفقة التجارية. حدد والدي موعد الزواج وطلب من والدتي ان تبلغني بهذا "النبأ السار" كما جاء على لسانها. رفضت الزواج من هذا الرجل وهددت بان افعل وافعل ... ولكن لا حياة لمن تنادي، فقد كتب الكتاب وجف الحبر على الورق. والدي استلم المهر ولن يغير رايه وكما قال "الرجل عند كلمته، لقد وعدت أبو فلان ولن انقض وعدي"، اما والدتي المسكينة فلم ولن تستطيع ان تفعل اي شيء لان القرار بين الرجال، والرجال فقط.

حدد موعد الزواج كما ذكرت، وفي ذلك اليوم المشؤوم لم استطع التحكم باعصابي من شدة ما اعتلج في صدري من غضب، ولم اعلم عن نفسي الا وانا في المستشفى حيث اخبرني الطبيب بانني مصابة بانهيار عصبي وحيث انني من قرية صغيرة اضطر والدي بطلب من الدكتور ان ياخذني الى المستشفى في احدى المدن الكبيرة.

مكثت في المستشفى اربعة ايام حيث كانت والدتي بصحبتي وفي اليوم الخامس عندما كنت استعد للرحيل من المستشفى جاء "زوجي" لزيارتي.

طلب من والدتي مغادرة غرفة المستشفى متعذرا بانه يود ان يتحدث الي بموضوع خاص، وما ان غادرت والدتي الغرفة حتى سحب احدى الاسرة واغلق الباب وانقض علي كما ينقض الاسد على فريسته ... مزق كل ملابسي، وقذف بجهاز المغذيات الذي كان منغرسا بيدي ... اغتصبني هذا المتعطش للجنس بحجة انه زوجي ويستطيع ان ينام معي متى وأين يشاء. حاولت المقاومة بشدة، مما جعله يضربني بقسوة بالغة حتى فقدت وعي، ولم اصحو من غيبوبتي الا بعد ثمان واربعين ساعة، ورايت والدتي بجانبي تبكي. في البداية حاولت ان لا ابكي امامها كي لا تتأثر ولكن لم استطع فبكيت وبكيت، ولكن هيهات فمهما فعلت ليس هناك من مجيب.

بعد اربعة ايام من هذا الاغتصاب أجبرت على الذهاب الى بيت المتوحش لكي أعيش معه وزوجته واطفاله، وكانت معي والدتي، حيث مكثنا بذلك "السجن" مدة اسبوع لم أذق خلالها طعم النوم اثناء وجوده في البيت، اتصدقون انني كنت ابقى واقفة عندما ينام خوفا من ان ينتابني النوم ومن ثم يغتصبني مرة اخرى، فلقد سئمت الحياة وكرهت العيش، وحاولت الانتحار، ولكن ... بدون جدوى.

لقد حدث ان جاء اخي من القرية في نهاية السبعة ايام لكي يزورني، وهنا وجد الترحاب والكرم من قبل "المتوحش" الذي اقسم بالله ان لا يغادر اخي الا بعد تناول وجبة الغداء معنا، وقبل اخي بالدعوة دون اي تردد. عندما ذهب "المتوحش" الى السوق لكي يحضر بعض الاغراض قال لنا اخي "هيا اننا ذاهبون الى البيت" لم اصدق ما سمعت، حيث سألت "اي بيت تعني؟" "بيتنا في القرية، لقد جئت لكي اخذكما معي". وهنا سألت والدتي "ايعلم والدك بذلك؟" ورد عليها اخي بـ "نعم انه يعلم، لقد ارسلني اليكما". وبسرعة جمعنا ما استطعنا تجميعه من اغراض وركبنا السيارة، وغادرنا بسرعة. وبعد اربع ساعات لم اصدق انني في بيت اهلي بعيدة عن ذلك الرجل. كان ابي واقفا عند الباب حين لمحنا وحيث ارتسمت على وجهه علامات الاستغراب والدهشة، وعندما علمت ان ابي ليس على علم بمجيئنا، كل ما في الامر لا يعدوا ان يكون محاولة انقاذ من اخي من ذلك "المتوحش".

سأل ابي "ماذا تفعلين هنا يا بنت؟".

فاجبت "افعل بي ما تشاء، لانني لن اذهب الى ذاك الرجل مرة ثانية".

وبدون مقدمات بصق والدي على وجهي وصفعني وقال "انت بنت متمردة، وهذا يرجع الى تربية امك الخاطئة". وما ان دخلنا البيت حتى انهال علي امي ضربا مبرحا، ولم يستطع احد منا انقاذها من بين يديه القاسيتين. وفي صباح اليوم التالي دخل علي والدي وقال "هيا يا بنت لقد جاء زوجك، فاجمعي اغراضك لانك ذاهبة معه". لم استطع عصيان والدي، لانني ان فعلت، فسوف يضرب امي، عندها لم يكن امامي سوى الرضوخ امام هذا الواقع الاليم والموافقة.

قامت امي لتساعدني في ترتيب اغراضي وملابسي، وقد أحضرت احسن العطور التي لديها ورشتها على ملابسي وجسدي كي ابدو مرتبة ونظيفة امام زوجي. لم استطع التفكير بذلك الرجل، ففكرت بالهرب، ولكن الى اين؟ عندها فكرت في ان اختبئ بمكان لا يجدونني فيه، ولضيق منزلنا لم اجد سوى خزان المياه حيث اغلقت على نفسي فيه ومكثت سبع ساعات دون طعام او شراب.

اشتد غضب والدي علي لم يجدني وهدد بقتلي ان هو وجدني ولكن دون جدوى. بالطبع ضرب والدتي بشدة واتهمها بانها هي التي دبرت امر هروبي.

ولسوء الحظ دخل والدي المرحاض لكي يغتسل لاداء الصلاة وعندها شم رائحة غريبة في الماء، رائحة عطر، وهنا قرر ان يلقي نظرة على الخزان

ليرى السبب، حيث وجدني وانهال علي بالضرب، وهربت من بين يديه وقفزت الى بيت الجيران حيث وجدت صندوقا كبيرا اختبأت به، ولكن سرعان ما وجدني والدي.

أرسل والدي وراء زوجي، واستضافه بمنزلنا، وطلب منه ان ينام عندنا - بالطبع يجب ان انام معه - ولفقدان الثقة بي، قرر والدي ان ينام عند باب غرفتنا (انا وزوجي) ليطمئن قلبه، ولكي يضمن عدم هروبي. حاول زوجي ان ينام معي بالقوة وبدونها، ولكن لم يفلح في تحقيق مبتغاه، فلقد قاومت بكل ما أوتيت من قوة، عندها خرج غاضبا وهو يتمتم ببعض الكلمات القذرة، وفي الصباح ذهب الى القاضي، حيث رفع شكوى ضدي مطالبا بحقوقه.

ارسل القاضي ورائي، فذهبت بصحبة والدي (وهناك طلب مني والدي ان اقف عند الباب لانني امرأة ولا يجوز ان اعبر عن رأي امام القاضي او غيره). وهناك سأل القاضي زوجي عن مشكلته فقال "زوجتي لم تمكنني من نفسها" (أي لم تقبل بان تنام معي).

فاستفسر القاضي من زوجي "عما يريده؟" هنا طلب "الزوج" من القاضي ان يامر بتعليقي مدة ٢٥ سنة جزاء "لعقوقي".

عندها قال القاضي "يا ابو فلان، ٢٥ سنة كثير، فما رأيك بـ ١٧ سنة" فقبل "زوجي" بما قاله القاضي.

فيا اعزائي، هذه قصتي رويتها لكم بكل امانة وصدق، ولكن فليعلم الجميع ان هناك الكثيرات من بنات بلدي اللواتي عانين ويعانين من حالات مشابهة نتيجة للتخلف والظروف الاجتماعية القاسية في بلدنا والتي يعزز من وجودها غياب أي دساتير او قوانين تكفل للمرأة ابسط حقوقها الانسانية.

الحقوق النقابية

يصير الحديث عن حقوق الأنسان في غياب التنظيمات النقابية تجريدا مثاليا ينحصر في اطار السفسطات التي تطفح بها مجالس أنس المثقفين وتصير الى اشكال الترف الذهني أقرب منها الى ضرورات الواقع الملحة. فحقوق الأفراد لا يمكن الحصول عليها بالسعي في الطرقات والأسواق لمقابلة الأفراد والتعريف بحقوقهم المهضومة والدفاع عنها ويمكن لهذا أن يتم فقط في اطار الدفاع عنهم كفئات وجماعات اجتماعية من خلال تنظيماتهم النقابية والمهنية.

وبالقاء نظرة خاطفة على كل دول الخليج والجزيرة نجد أن كل بلدان الخليج بأستثناء الكويت تحرم على كل الفئات الاجتماعية حق التنظيم والتعبير وفي الوقت الذي صار فيه حق التنظيم النقابي للعمال والطلاب والمهنين حق مشروع في كل دول العالم على أختلاف مذاهبها وتوجهاتها فأنه في دول الخليج والجزيرة، ما عدا الكويت، يشكل جريمة يحاسب عليها القانون بأقسى مما يعاقب به القتلة واللصوص ومرتكبي ابشع الجرائم...

ولو كانت التنظيمات النقابية في الكويت وهي جغرافيا وحضاريا وثقافيا تقع في اطار التكوين الأجتماعي لدول الخليج قد افلحت في انتزاع حقوقها النقابية في حرية التنظيم والتعبير فهذا يبرهن على ان ذلك ليس من رابع المستحيلات في المنطقة. ويبرهن أنه بوسع التنظيمات النقابية في بقية بلدان الخليج والجزيرة أن تتنظم وتنتزع حقوقها الديمقراطية وبالتالي الحقوق الاساسية لافرادها وللانسان عامة في المجتمع الخليجي ولهذا يصير الدفاع عن حق الفئات المختلفة من عمال وطلاب ومهنين في اقامة تنظيماتها والتعبير عنها واجب مقدم للنفاذ من خلاله للدفاع عن حقوق الانسان في الجزيرة والخليج.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية

- سري -

الرقم ٦/س/١٥٧٦م
التاريخ ١٤٠٤/١١/٢٨هـ
المرفقات .....

مجلس الامن الوطني

معالي وزير التعليم العالي

نائب رئيس المجلس الاعلي للجامعات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

صدر التوجيه السامي رقم ٨/٢٤٤٣ وتاريخ ١٤٠٤/١١/١٥ هـ بصدد الرسائل العلميه التي تقدم من الدراسين السعوديين ويكون موضوعها له علاقة بالمملكة : (أن تقدم صوره من كل رسالة علميه تقدم للجامعات عن المملكه عند الانتهاء من اعدادها وقبل الاقدام على مناقشتها الى لجنة علميه سعوديه مرتبطه بالمجلس الاعلى للجامعات لمناقشة محتواها) فنود ....

وضع التوجيه الكريم موضع التنفيذ .

ولمعاليكم تحياتنا . ,,,, ,,,,

وزير الداخليه
نايف بن عبدالعزيز

م/ج

٢/٤٤٢٥
٢-١٢-١٤٠٤

- وبعدما رهوني بالزنزانه قالوا لي إعترف إنك مخابرات مركزيه أحسن لك .. وبلشوا في ضرب ومن كثر الضرب إعترفت إني ضد كلب ديفيد .. زادوا الضرب .. إعترفت إني شيوعي .. عرّوا راسي إعترفت إني مع تنظيم فلسطيني ومقاتل جابوا الكهربا وحطوها بـ .... إنجنّيت وما عدت أتحمل .. كفرت وقلتلهم أنا مخابرات مركزيه يا إخوات الشليته .. وقفوا الضرب وقالولي : إحنا من الأول قلنالك إعترف أحسن لك .. وأفرجوا عني فوراً !! وطبعاً إعتذروا !!!

■ ناجي العلي ■

للمراسلات :

BM BOX 1128
LONDON WC1N 3XX
U.K.